بواجره ولا ان يعيره ولا يعيبه الا بالبيع كذا ذكره قاضي خان في تعليل مسئلة وفي الكبرى
حمار امن كش الى نخار ا فوق الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بنخار او امر المكتري
رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما ويسمي له الاجر الى ان يصل اليه
صاحب الحمار ولكن في يده ان كان اكتراه لركوب نفسه فضى وان لم يسم الراكب فاجر
كرا اجارة ثم المستأجر دفع الكرم الى الاجر معاملة ان كانت الاجارة الطويلة بطريق
بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت الاجارة الطويلة بطريق دفع الاشجار والكرم
معاملة الى المستأجر ثم دفع المستأجر معاملة بالثلث الاجر لا يجوز فاضي خان في الاجارة الطويلة
اذا فسخ احدهما في ايام الخيار عند غيبة الاجر قالوا يجوز واخذوا في ذكر يقول ابي يوسف
والشافعي رحمهما الله في باب الخيار من فتاوى قاضي خان وذكر في فصول الاسروشني اذا ذكر
في العدة ان الفتوى في الاجارة الطويلة على قول ابي يوسف في الفسخ اذا فسخت الاجارة
الطويلة وقد كان فيها بيع الاشجار بفسخ البيع في الاشجار ولا يشترط فسخ البيع في الاشجار
نفسها ولو كان وقت الاجارة الطويلة في الارض المستأجرة زرع فاشترى المستأجر
الزرع ثم انفسخت الاجارة بموت احد العاقدين او بالفسخ يفسخ في الزرع كما في الشجر
والمختار انه لا ينفسخ وهو للمستأجر كما لو زرع الاكار في مدة الاجارة وردت الزرع هو
للمستأجر وان لم يصر بقلا وان لم ينبت في مزارعة المنتقى انه لصاحب البذر ان كان البذر
من الآجر فهو له وان كان من المستأجر فهو وله واستأجر الكرم بورها اشترى الاشجار للمستأجر
خيار الرؤية فلو اكل الثمار من دكر الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشترى دون
المستأجر خلاصة في الخزانة الفتى البذر وهو ينبت وانفسخت الاجارة فالزرع لصاحب
البذر يعني لو كان البذر من الآجر لا كون الزرع للمستأجر وكذا لو كان البذر من العامل
كون له فسخت الاجارة وانتهت فالزرع والتبن للمستأجر لانه حدث على ملكه ويترك بأجر
المثل ان يحصد وان لم يكن نبت فصاحب البذر خير وان قال الآجر للمستأجر في الاجارة
الطويلة بعه المستأجر فقال سلمت لا ينفسخ الاجارة فلم يبع وحكي عن بعض المشايخ رحمهم
ان الآجر اذا قال للمستأجر من فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن
فقال الراهن للمرتهن بعه الرهن من فلان فباع من غيره لا يجوز واذا بعث الآجر الى المستأجر
سهم فقد شده استه تابيا بن وبكيرى فلما جاء المستأجر قال الآجر قد انفقت الدراهم

نفسخ

نفسخ لا ينفسخ الاجارة رجل استأجر من رجلين دارا مشتركة بينهما ثم دفع المفتاح الى احدهما
وقبل سوا انفسخت الاجارة في حصته الا يرى ان المستأجر والآجر لو كانا واحدا فدفع المفتاح
المفتاح الى الآجر وقبل سوا ينفسخ الاجارة بينهما محيط ذكر في سقوط فتاوى صدر
الاسلام اذا استأجر كرما مدة معلومة يعد ما اشترى الاشجار وعلى الاشجار عادة اصلا
ثم تفاسخا الاجارة بعد ما ادرك الثمر فالثمر للآجر لان العقد ورد على الثمر فكذا الفسخ ولو لم
يخرج الثمر وقت الشرى ثم خرج ثم تفاسخا فالثمر للمستأجر لان العقد لم يرد على الثمر فلا يرد
عليه الفسخ ولو اشترى ارضا مع زرع لم يدرك ثم تفاسخا بعد ما ادرك الزرع فالزرع
للمشترى لان العقد ورد على الفصيل لا على الحب فلا يرد الفسخ على الحب فلو قال
سلما وهلا بد من فسخ الاجارة وشرط ان يكون جواب الآجر في مجلس الطلب كالفسخ
الاجارة ولو قال الآجر رددا شد لا ينفسخ وفي المحيط ينفسخ اما لو قال رددا شد يتم
ينفسخ ولو قال ليس لي مال فلو حصل لي ادفعه اليك لا ينفسخ ولو كان الآجر واحدا
والمستأجر اثنين فادعى الآجر ان احدهما انفسخت الاجارة في حصته ولو كان اثنين
والمستأجر واحد ففسخ مع احدهما انفسخت في حصته دون الآجر خلاصة وفي اجارات
المحيط اذا قال وجب الآجر علي المستأجر بالقبض او نحوه فقال المستأجر الآجر اخذ عبدا
من مال الاجارة فارسبه فروا وقال اجارت فقال الآجر فوقفم فقد قبل ينفسخ
الاجارة بقدره وذكر في الخزانة ينفسخ اذا كان الدين بقدر ما على الاجارة فان كان
اقل فهل ينفسخ بقدره قد اختلف المشايخ رحمهم طيب قال الاجارة فقال ليس ان
من جنس مال الاجارة لكن خذ الغنم اعطيك ولا ولو كان عند الاجارة بالدنانير فدفع
الدراهم فكان الدنانير فعند الفسخ يرجع بالدنانير كذا نقل عن صدر الشهيد خلاصة وفي
الاجارة الطويلة اذا فسخا احدهما في ايام الخيار عند غيبة الآجر قالوا يجوز واخذوا في
ذكر يقول ابي يوسف والشافعي رحمهما الله في فتاوى قاضي خان وفي فصول الاسروشني ذكر في
العدة ان الفتوى في الاجارة الطويلة على قول ابي يوسف رحمه الله في الفسخ وفي فوائد صاحب
المحيط المواجر اذا فسخ العقد في الايام المستثناة بغير حضرة من صاحبه ذكر الحاكم في شرحه
انه يجوز اجماعا لان مراخاج من العقد استحال صاحب المحيط هذا عند البعض
اكثر المشايخ شرط حضور صاحبه كما في البيع عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يجوز عندهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)